

جبهة النصره تحت النار

عبد المنعم علي عيسى

الأميركية في بنغازي في الحادي عشر من أيلول عام 2012. هي التي مهدت لتفويض أميركي استعطيها واشنطن لموسكو بعد ما يزيد قليلاً عن عام من ذلك التاريخ الأخير، أما ما يخص الدعم الأميركي المقدم لشنتى التنظيمات الجهادية أو التكفيرية فيما بعد ذلك التفويض، فهو لا يعود أن يكون استثماراً مرحلياً فرضته التوازنات القائمة في الداخل السوري.

إلى اليوم ليس من الواضح ما الأسباب الحقيقية التي دفعت بواشنطن نحو التحالف مع الإخوان المسلمين على اختلاف مسمياتهم مطلع عام 2011 فصاعداً، ولا يمكن لفكرة تسويق النموذج الإسلامي التركي «المعتدل» في المنطقة، أن تكون أمراً مقنعاً أو حاسماً في هذا السياق، لأنها أصلاً فرضية ضعيفة وفيها الكثير من الثغرات من أبرزها هو أن تلك العملية المفترضة فيما لو حدثت كانت ستؤدي إلى هيمنة تركيا على المنطقة العربية ومن شأنها أن تؤدي إلى اختلال كبير في موازين القوى الإقليمية لا تريده أميركا ولا هو يدعو إلى تكرار التجربة. ثم إن تلك التنظيمات تقول إن واشنطن كانت ترى في الإخوان قوة شعبية كبرى وهي الأكثر تنظيماً وانضباطاً وبالتالي ستكون الأكثر قدرة على أن تملك أميركا بالمنطقة من خلالها، أي أن تمارس السيطرة بالإبادة بدلاً من الحضور المباشر، فتاريخ العلاقة الأميركية بالتنظيمات الإسلامية ليس مشجعاً ولا هو يدعو إلى تكرار التجربة. ثم إن تلك التنظيمات ما انفكت تعلن في أدبياتها أن أميركا هي «الشيطان الأكبر» الذي لا يكبره أي شيطان آخر.

من المؤكد أن للتحالف الأميركي الإخواني دوافع أخرى ليست معلنة أو هي لم تتكشف بعد، وستبقى برسم السنين المقبلة أو لربما الأسابيع أو الأيام اللاحقة في ظل وجود وثائق «ويكيليكس» التي استطاعت أن تختصر المدّة الزمنية اللازمة للكشف عن تلك الوثائق منذ 20 سنة وهي ما تحدد القوانين الإخوانية إلى أشهر أو حتى أسابيع تحدها عوامل عديدة هي غاية في التعقيد.

أن الأنظمة الخليجية كانت أشبه ببقعة زيت تعوم فوق بركة ماء، بمعنى ضيق قاعدتها الشعبية، ما يجعل من استمرارها رهن الدعم الأميركي والغربي وعموماً، ولذا فإن بروز تلك الطبقة يمكن له أن يرمي عن عاتقها حملاً ثقيلاً وفي الآن ذاته تبقى المكاسب المستحصلة هي نفسها.

في غضون ذلك وتأكيداً لفرضيتنا السابقة بدت رواسب الشواذب الناجمة عن كل هذا «العكر» العراقي الذي سيكون بالضرورة عابراً للحدود، باهتة كثيراً على الجانب السوري، وتداعياتها هي في حدودها الدنيا سواء أكان لجهة الدفع بالأكراد السوريين نحو استنساخ النموذج العراقي، ولربما أمكن القول إن غاية ما نتيجته الشروط الداخلية وكذا الخارجية في الحالة السورية، كان تصريح نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم قد اختصره أو هو صورته أفضل تصوير حين أعلن من نيويورك قبل أيام فقال: إن «دمشق منفتحة على مفاوضات فيما يخص الحكم الذاتي للأكراد السوريين»، أم لجهة المسار الذي تتفقه الأحداث في سورية مؤخراً حيث يمكن وضع المرحلة الراهنة تحت عنوان عريض هو «فتح الشام» أي جبهة النصره، تحت صلايا النار السورية

صحيح أن العملية العسكرية الحاصلة في ادلب كانت قد جاءت بتوافق تركي روسي جرى في أعقاب لقاء رئيسي البلدين مؤخراً، إلا أنها كانت ستحدث بدعم تركي أو بغيره، ولذا فإن هذا الأخير ليس أكثر من تسهيل لإنجاز المهمة وأتقنة تحتاجه بدرجة أكبر بكثير من السوريين أو الروس، فالتوافق الأساس كان قد جرى قبل عامين بين موسكو وواشنطن والذي جاءت عاصفة السوخي في أتونه، حيث كانت عملية حل الارتباط الأميركي الإخواني التي أعقبت حادثة اغتيال السفير الأميركي جي كريستوفر ستيفنز في القنصلية

لكأنما تصببه بحالة عمى سياسي لا يستطيع عبره تلمس المخاطر أو معاينتها، وهي بالنسبة ليست جديدة أو أنها نتاج لاختلاط المعطيات بدرجة كبيرة في المنطقة، وقد اتضحت بوادرها منذ عام 2003.

في ظل كل تلك المحددات تبدو الأمور متجهة نحو مفاوضات بين بغداد وأربيل طالما أن الحسم العسكري ممنوع، وهي ستفضي إلى كيان ذي استقلالية كبيرة وأكبر بكثير من تلك التي حصل عليها عام 2003 على كبرها، لكنه لا يحظى باعتراف دولي، وفي الآن ذاته قيام لا مركزية مالية، لأن هذي الأخيرة هي لب المشكلة، وبمعنى آخر سيطرة الإقليم بدرجة أكبر على موارده وثرواته الأمر الذي يمكنه من أن يخطط طريقاً في مسار تطوره، كما يدعي، مختلفاً جذرياً عن الكيان الأم دون انتظار لـ 17 بالمئة التي خصصها للإقليم دستور الحاكم الأميركي المدني للعراق الأميركي بول بريامر بين عامي 2003-2004، من إجمالي ميزانية الحكومة المركزية ببغداد، ولربما كانت الخطة الكبرى للحكومات العراقية المتعاقبة هي في عدم مراجعة ذلك الدستور الذي احتوى على العديد من الأعمام

التجريب وما لإقليم الشمال إلا واحدة منها. هذا المسار العراقي لا يبدو بعيداً عما تشهده المملكة السعودية في هذه الآونة، والذي يعتبر وليد الضغوط الأميركية بالدرجة الأولى، فواشنطن تأمل من وراء دفع المملكة نحو «غلاسنوست» سعودية بأن تؤدي هذي الأخيرة إلى تغليب «قوى الانفتاح» على «قوى التعليل» عبر بروز طبقة برجوازية ليبرالية تكون مرتبطة ببنويها بالحضارة الغربية والحكومات الممثلة لها، وهي لا تملك خيار الابتعاد عنها تحت أي ظرف كان، ولربما يقول قائل هنا، والقول صحيح، إن النظام السعودي كان على امتداد العقود الثمانية الماضية، عمر قيامه، طوع بنان الإملات الأميركية في كل شيء وهي كانت كذلك فعلاً، إلا أن المحافظة على تلك الحالة وضمان ديمومتها كانت عملية مكلفة اقتصادياً بدرجة كبيرة انطلاقاً من

ما يجري الآن في العراق يعني أمرين اثنين: الأول هو أن الأميركيين قد ألقوا تماماً عن فكرة استخدام الجغرافيا السورية كمنصة لتجريب المنطقة برمتها، وهي رؤيا كانت قد بدأت مع عاصفة السوخي في 20 أيلول 2017، ومن ثم تبلورت أكثر من خلال جولات أستانا إلى حتى الآن، والثاني هو أن الحالة السابقة كانت قد فرضت العودة إلى إدراج الماضي والعمل انطلاقاً من الجغرافيا العراقية لإنجاز تلك المهمة أي العودة إلى منطلقات الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

ما انفكت واشنطن تتلاعب بديموغرافيا المنطقة كمدقمة لتغيير الجغرافيا، ولطالما استطاعت أن تحقق العديد من النجاحات، فبعد استدلال إسرائيل، العدو الأساسي الذي يتهدد المنطقة في هويتها الثقافية والدينية، إلى عدو آخر بديل هو إيران، تبدو المهمة الأميركية الراهنة تضيي نحو إثارة صراع عرقي قومي يكون العراق ملعبه، وهو، أي ذلك الصراع، منفتح في تداعياته على الجنوب والغرب، أي الخليج والسعودية، ومنغلق في الآن ذاته على شماله وشرقه أي سورية وتركيا.

في التطورات المحتملة في العراق، لا يبدو الأميركيون معنيون بإيصال الأزمة إلى مرماها الكردية، بمعنى الوصول إلى قيام دولة كردية، فالملطلب الأول هو الوفاء للالزام لإنصاح «الطيبة» وفي ظل المؤشرات الأولى لما بعد استفتاء 25 أيلول والتي كشفت عن حالة حرج صحي يعانيه الوليد «الخبث»، كما بدا واضحاً أن هذا الأخير يسهل خنقه أو حتى حبس الهواء عنه، وهي حالة فيما لو استمرت فإنها ستكون أصعب بكثير في تداعياتها على المدى القصير والمتوسط من العمل العسكري، وإن كان من المشكوك فيه أن تستمر في ظل السياسات التي يتبعها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المعروف بتقلبه من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال إذا ما اشتد راحة المنفعة الاقتصادية، وهو مؤشر يؤكد أن الرجل تغلب الحالة النفعية على استراتيجياته التي يعتمدها، بل وفي أي سياق كانت

قرغيزيا مستعدة للنظر في إرسال متعاقدين لـ «مناطق تخفيف التوتر»

وكالات

أعلنت قرغيزيا، أمس، أنها لم تحصل على اقتراح رسمي لإرسال عسكريها إلى مناطق «تخفيف التوتر» في سورية، لكنها أبدت استعدادها للنظر في إمكانية إرسال المتعاقدين من العسكريين إلى تلك المناطق.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» للأنباء عن رئيس وزراء قرغيزيا، سايار إيساكوف قوله: «لم نستلم اقتراحاً رسمياً لإرسال عسكريين إلى سورية، لكن في حال حصلنا على اقتراح طبعاً هذا الموضوع سننظر فيه في إطار منظمة الأمن والتعاون الجماعي وستخذ قراراً.. وأريد أن أشير إلى أننا لا نستطيع إرسال عسكريين.. نحن نستطيع أن نرسل المتعاقدين».

وفي أيسار الماضي، التقت الدول الضامنة لعملية أستانا، روسيا، إيران وتركيا على تأسيس أربع «مناطق تخفيف توتر» في سورية، حددت معالم الأولى مؤلها جنوب غرب



الشرطة العسكرية الروسية تنتشر في «مناطق تخفيف التوتر» في حلب (عن الإنترنت - أرشيف)

بنوده، «إعلان إقامة مناطق تخفيف التوتر» وفقاً للخدمة المؤرخة في 4 أيار 2014، من الشهر الماضي، وبعض أجزاء شمال محافظة حمص، وفي محافظة ادلب، وبعض أجزاء

السادة لمحادثات حول سورية المنعقدت في عاصمة كازاخستان أستانا في 14-15 من الشهر الماضي، حول آلية عمل مناطق «تخفيف التوتر» في هذا البلد، وكانت أبرز

سعودي إماراتي تم أيضاً بواسطة القاهرة. وكانت روسيا وتركيا وإيران باعتبارها الدول الضامنة لوقف إطلاق النار في سورية، قد أصدرت بياناً مشتركاً في ختام الجولة

سورية بموجب اتفاق روسي أميركي أروند، والثانية غوطه دمشق الشرقية بموجب اتفاق روسي سعودي تم بواسطة مصرية، والثالثة في ريف حمص الشمالي، بموجب اتفاق روسي

«بيدا» يرحب بموقف دمشق «التفاوضي» حول «الإدارة الذاتية»

الوطن

رحب الرئيس المشترك لـ «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي شاهوز حسن بتصريحات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم: حول استعداد الحكومة السورية للتفاوض والحوار مع الأكراد حول مسألة «الإدارة الذاتية»، واصفاً إيها بالتصريحات «الإيجابية».

وفي 28 الشهر الماضي تم اختيار حسن مع عائشة حسو كرئيسين مشتركين للحزب، خلفاً لصالح مسلم وأسيا عبد الله خلال مؤتمر للحزب عقد في مدينة ريملان، بمحافظة الحسنة.

وكان المعلم وفي مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» على هامش مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة علق على قضية الكرد في سورية قائلاً: «إنهم في سورية يريدون شكلاً من أشكال الإدارة الذاتية في إطار حدود الجمهورية، وهذا أمر قابل للتفاوض والحوار».

وفي أول تصريح إعلامي له منذ اختباره الأسبوع الماضي رئيساً مشتركاً في «الاتحاد الديمقراطي» خلفاً لصالح مسلم، رحب حسن بتصريحات المعلم، بحسب تقارير صحفية عربية.

ونقلت التقارير عن مراقبين أن تعيين حسن ذي الخلفية العسكرية الطويلة، بدلاً من مسلم ذي الخلفية السياسية المدنية، يأتي في إطار استعداد «الاتحاد الديمقراطي» الذي يقود «قوات سورية الديمقراطية - قسد»؛ لمرحلة جني المكاسب، مع قرب الإعلان عن القضاء على تنظيم داعش الإرهابي في سورية، واحتمالات حل سياسي قريب.

في المقابل رأى آخرون، أن السبب الرئيسي في اختيار حسن لرئاسة الحزب حالياً بما تمثله هذه الخطوة من تحول: هو التناهد من «الاتحاد الديمقراطي» للدخول في مواجهات عسكرية مع «أعداء جدد»، بمن فيهم الحكومة السورية، وذلك بعد مضي الحزب في مشروع الفيدرالي، ومحاولة جعله أمراً واقعاً من خلال تنظيم انتخابات، اعتبرت بمثابة الخطوة الأولى من نوعها للأكراد لتأسيس الفيدرالية في سورية.

ورغم إعلان حسن التصالح مع دمشق حرصت التقارير الصحفية على نق إسفين بين الأكراد والحكومة السورية فنقلت عن ناشط سياسي يدعى فواز المفلح، رؤيته في تعيين حسن على رأس «الاتحاد الديمقراطي»، إعلاناً من الحزب عن وضع المشروع الفيدرالي الموازي الخاص به على مائدة التفاوض، بعد أن أخذ الحزب الضوء الأخضر الأميركي عليه.

بدوره، أشار مصدر كردي، وفق التقارير التي لم تسمه، إلى أن معرفته بشخصية حسن، تشير إلى أن الأخير يعتبر من الوجوه القيادية البارزة في جبال قنديل (مقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق)، مشيراً إلى «تخصيه القومي الزائد للقضية الكردية»، وأضاف: «الاتحاد الديمقراطي» يشعر بالحرص، ولذلك يلجأ الحزب إلى ترتيب بيته الداخلي لأمرين، الأول لتأمين نخب وقيادات ورموز مختلفة تماماً عن القيادات السابقة، والثاني لخلق وجود قادر على قيادة عمليات التفاوض التي ستجري سواء مع الحكومة أو مع قيادة إقليم كردستان العراق».

واسترد المصدر قائلاً: «البيئة الدولية لن تعطي الفدرالية بهذه السهولة، وإنما ستتركها وسيلة للابتزاز أكثر فأكثر، كما فعلت أميركا مع كردستان العراق، فأمركا كانت قادرة على منح الإقليم الاستقلال منذ العام 2003، لكنها فضلت أن تتعامل مع قيادة الإقليم على النحو الذي نشاهده الآن».

من جانب آخر، ذكرت التقارير إن المصدر رفض الحديث عن تخلي الحزب عن خدمات مسلم، ونقلت عن المصدر قوله في هذا الصدد: «قيادة الحزب تسعى إلى تحويل صالح مسلم مرجعية كردية سورية تقارب سياسياً لا فكرياً؛ عبد الله أوجلان»؛ على حد قوله.

المحافظات المتاخمة لها «اللاذقية، وحماة، وحلب» وبعض أجزاء جنوب سورية. وأكد البيان على أن إقامة مناطق «تخفيف التوتر» إجراء مؤقت، ستكون مدة سريانه 6 أشهر في البداية قابلة للتديد تلقائياً بإجماع الدول الضامنة، ولا يمس إقامة تلك المناطق سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها، ونشر قوات مراقبة تخفيف التوتر وفقاً للخراط المتفق عليها في أقرة في 8 أيلول، وبموجب شروط نشر هذه القوات التي وضعتها لجنة العمل المشتركة، في المنطقة الآمنة بإدب وأجزاء من المحافظات المجاورة لمنع وقوع اشتباكات بين الأطراف المتنازعة.

يذكر أن وزير الدفاع الأرميني، فاغين سركيان، أعلن في شهر حزيران الماضي، أنه لا يستبعد أن ترسل يريفان، في ظروف معينة عسكريين إلى سورية، مشيراً إلى أنه من غير المرجح أبداً، «أن المستقبل القريب أن يتم اتخاذ قرار بهذا الشأن».

ميليشيا «الجبهة الوطنية» تتحدى الأردن وتدخل معبر «نصيب» بالقوة

الوطن - وكالات

أعلنت ميليشيا «الجبهة الوطنية لتحرير سورية»، رفضها تسليم معبر نصيب على الحدود السورية الأردنية للحكومة السورية، ودخلت المعبر بقوة عسكرية وتبنت نقاطاً لها، وذلك رغم تهديد الأردن بإغلاق المعبر الإنسانية في درعا إذا رفضت الميليشيات إعادة فتح المعبر.

ونقلت مواقع الكترونية معارضة عن المنسق العام للميليشيا المدعو أبو محمد الأخطبوط قوله: إنهم «ن يقفوا مكتوفي الأيدي، ولن يسبحوا بتطبيق الأعمال والاتفاقيات التي تهدف إلى محاصرة المناطق المحررة وتطويق الأحرار وفرض سياسة الأمر الواقع على شعبنا الحر عبر تسليم كل النقاط الحيوية لمصلحة النظام، حسب تعبيره. وأشار إلى أن الهدف من دخول الميليشيات معبر نصيب وتبنت نقاط لها هناك لأنها تعتبر فتحه بخدمة مصلحة الحكومة السورية، على حد تعبيره.

وذكر الأخطبوط، أن موقف الميليشيا جاء تصدياً لكل المحاولات الرامية لإفشال ما سماها «الثورة السورية»

والأحرار الذين يرفضون التنازل عن حقوق الشهداء والضحايا الأبرياء ولا يسامونهم على مطالب ثورة الكرامة تحت أي عنوان يحاول خلفاء النظام تزويجه».

وزعم البيان، أن ميليشيا «الجبهة» لا تقف في وجه الحل السياسي

الذي يليب مطالب الشعب السوري ويقف مصالحة، لمصالح الحكومة السورية وحلفائها.

وسبق أن أكد مصدر مطلع لـ«الوطن»، وجود تقاسم بين الميليشيات المسلحة بين من يضبط ويتقدمه في مناطق التوترو وانعدام وكشف المصدر، أنه «على الطرف

الذي يليب مطالب الشعب السوري ويقف مصالحة، لمصالح الحكومة السورية وحلفائها.

وسبق أن أكد مصدر مطلع لـ«الوطن»، وجود تقاسم بين الميليشيات المسلحة بين من يضبط ويتقدمه في مناطق التوترو وانعدام وكشف المصدر، أنه «على الطرف

«دير شيفل»: المعارضة السورية هي الخاسر الأكبر من العمليات الروسية

وكالات

يكافحه بقولها: «على مدى عامين، قامت كل من الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل، بالإضافة إلى روسيا حرباً متعددة الجبهات في سورية». ولقت الصحفية إلى «ادعاءات الإدارة الأميركية أن الوضع في سورية يدعو إلى التنازل، خاصة عند الاطلاع على تصريح (الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي أكد فيه التقدم الذي تحرزه القوات الأميركية في حربها على الإرهاب في سورية». وزعمت أن انضمام القوات الكردية (قوات سورية الديمقراطية - قسد) إلى القوات الأميركية الخاصة في الحرب ضد الإرهاب، أحدث تغييراً هائلاً على أرض الواقع، واستركت الصحفية بالقول: «لكن، لم يستطع ترامب تحقيق هدفه

رأت صحفية «دير شيفل» الألمانية، أن الخاسر الأكبر من العمليات العسكرية الروسية في سورية «هي بلا شك المعارضة السورية، لأن روسيا استغلت الحرب من أجل دعم موقفها السياسي، في الوقت الذي تخلت فيه الحكومة الأميركية عن دعم ما سمته «الثوار»، بعد إخفاق محاولات الصلح بين أطراف الأزمة».

ونشرت الصحفية تقريراً، ترجمته مواقع إعلامية داعمة للمعارضة، تحدثت فيه عن العمليات الروسية في سورية، تحت عنوان «أرض المذبحة» الاستراتيجي، وساوت بين من يدعم الإرهاب ومن

خلوصي آكار يمهد لزيارة أردوغان إلى طهران

الوطن - وكالات

بحث رئيس الأركان التركي خلوصي آكار أمس في العاصمة الإيرانية، التنسيق العسكري بين الدولتين، وذلك تمهيداً لزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لطهران.

وتكثفت المشاورات بين طهران وأتقنة لواجبة التحولات التي تعيشها المنطقة، وفتح الباب أمام تحسن العلاقات بين العاصمتين اتفاق هامبورغ بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأميركي دونالد ترامب، على إقامة منطقة خفض التوتر في جنوبي غربي سورية.

ومع تصاعد النزعة الكردية الانفصالية في المنطقة جراء الدعم الأميركي القوي لها بذريعة القضاء على تنظيم داعش، وجدت الدولتين أنهما تتجهان ذات المخاطر، وتقاربتا من بعضهما البعض.

هذا التقارب دفع الأتراك والإيرانيين إلى رفع الفيتو المتبادل على انتشار قوات كل منهما في منطقة خفض التوتر في محافظة ادلب، ما أتاح تنشيط قوات محادثات أستانا وأفضى في النهاية إلى الاتفاق خلال الجولة السادسة على التفاصيل النهائية لمنطقة خفض التوتر في ادلب.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد اتفق مع نظيره التركي على المسامحة الأخيرة بشأن عملية ادلب، ومن المقرر أن يزور أردوغان طهران لإجراء التوافقات النهائية حول العملية.



محمد باقري ملتقى خلوصي آكار في طهران أمس (رويترز)

لخطوات موسكو في سورية». وأشار تقرير نشرته صحيفة «الشرق الأوسط» المملوكة للنظام السعودي إلى أن بوتين وأردوغان اتفقا على تنفيذ اتفاق «خفض التوتر» القائم على تقسيم ادلب وريف حلب إلى قسمين: «الأول، شرق سكة الحديد الذي لن يكون مشمولاً بالاتفاق وستستمر العمليات العسكرية لاستهداف قيادات ضمن تنظيمات قسد 2000 عنصر، الثاني، غرب سكة الحديد حيث يتم نشر نحو 500 عنصر من الشرطة التركية في مناطق ليست ذات كثافة من «جبهة النصره» الإرهابية مقابل تسلم الطيران الروسي والسوري عملية شن غارات على قيادات «النصرة» وخصوصاً المهاجرين (الأجانب)، إضافة إلى قيام عمليات سرية لاغتيالهم».

وأوضح، أن الاتفاق تم على نشر «المراقبين الروس والإيرانيين لفصل المجموعات المسلحة والمراقبين الأتراك عن قوات الجيش السوري وحلفاءه الإيرانيين و«حزب الله» اللبناني، وكشف أن «موسكو (ترامب) على تقليص الفجوة بين دمشق وأتقنة بعد ظهور تحديات إقليمية جديدة».

كما كشف التقرير أن لقاءات ستعقد بين «خبراء فنيين روس وأتراك وإيرانيين لإقرار نقاط انتشار المراقبين ومباركة ذلك خلال اجتماعات أستانا المقبلة 30 و31 تشرين الأول، بالتوازي مع استمرار تنفيذ مدنتي غوطه دمشق وشمال حمص».